

مؤشرات البورصة تشهد تراجعاً جماعياً بسبب الضغوطات البيعية

أسهم «المدينة» تستحوذ على اهتمامات المتعاملين



المؤشرات تتكون بالأحمر

استهل سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات الأسبوع أمس الأحد على انخفاض في مؤشرات الرئيسة الثلاثة لأسباب فنية تمثلت في ضغوطات بيعية على العديد من الأسهم لاسيما التي شهدت ارتفاعات سابقة علاوة على الشدائد منهجية المضاريات التي طالت عموم الأسهم.

وكان لافتاً منذ بداية الجلسة استحواد أسهم مجموعة (المدينة) على اهتمامات المتعاملين الأفراد وبعض المحافظ المالية علاوة على تداولات بعض الأسهم الخاملة مثل (الكوت) وغيرها من الأسهم التشغيلية مثل (أجيلتي) في حين ظلت أسهم شركة (هيو من سوفت) تسير في اتجاهها التصاعدي. وطالت الضغوطات أسهم بعض المجموعات المهمة لاسيما مجموعة (الاستثمارات الوطنية) نتيجة استمرار تداعيات وتطورات صقلية بيع الشركة الكويتية للأغذية (إمريكنا) وما يصاحبها من شائعات بين أوساط المتعاملين لاسيما الصغار منهم وانعكست هذه الوتيرة تراجعا على الغلاقات ومؤشرات القطاع.

وعلى الرغم من التراجع الذي شهده مسار الأداء العام للسوق إلا أن أسهم شركات (سينما)

و(المدينة) و(مواسي) و(فيوتشر كيد) و(السراي) برزت ضمن الشركات الأكثر ارتفاعاً في حين كانت شركات (هيتس تليكوم) و(المدينة) و(ادك) و(اكتتاب) على قائمة الأكثر تداوياً. وشهدت شركات (ورقية) و(سنام) و(إفصية ك) و(منازل) و(اتصالات) ضغوطات بيعية

وبعض عمليات جني الأرباح السريعة. وتفاعل بعض المتعاملين مع أخبار الشركات المدرجة التي تشهد بعض التطورات ومنها إعلان (البورصة) عن إيقاف التداول على أسهم شركات (المعدات) و(نفاس) و(الخصوصية) و(أرزان) اعتباراً من غد الاثنين في

حال عدم قيامهم بعقد الجمعيات العمومية التالية لانتهاه السنة المالية خلال شهرين من تاريخ موافقة الجهات الرقابية على بياناتها المالية السنوية. وتأتي خطوة الإيقاف مع عامل سلبي مؤثر آخر يضغط على المتعاملين وهو قرار انسحاب الشركة الكويتية للخدمات الطبية

أكد أن «بيتك» يركز على تعزيز حصته السوقية في الأسواق التي يعمل بها

الناهض: استبعاد الضمانات العقارية بالكامل

من عملية احتساب رأس المال بحلول 2018



مازن الناهض

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي مازن سعد الناهض، إن البنوك الكويتية تتوجه لزيادة رأس المال تماشياً مع متطلبات البنك المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال «بازل 3» الذي يتطلب رأس مال أكبر لاسيما في ظل التوجه لاستبعاد الضمانات العقارية من «بازل 3». وأشار الناهض إلى أنه بحلول 2018 سيتم استبعاد الضمانات العقارية بالكامل من عملية احتساب رأس المال، وهو بالتالي ما يساهم في زيادة المتطلبات الرأسمالية لدى البنوك.

وأضاف الناهض «معيار كفاية رأس المال يبلغ 13% للبنوك الكويتية». لافتاً إلى أن هذه النسبة تزيد في بعض البنوك الكويتية «بيتك» بسبب حجمها وتصل إلى 15%، مبيناً أن معدل كفاية رأس المال لدى «بيتك» يفوق 17% كما في نهاية الربع الأول من 2016، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة جداً.

وقال الناهض «اتخذنا عدة إجراءات لتحسين رأس المال منها التخلص من بعض الأصول التي تستهلك رأس مال كبير، مثل خفض حصصنا في شركة الأفق وهو ما وفر من كفاية رأس المال بنحو 1% لـ«بيتك»، ونضفي قدام باستخدام رأس المال بالكامل الأمل». وعن حرص الشمو للبنوك الإسلامية، قال الناهض، إن

الحكومة الكويتية بدأت عملية إصدار الدين العام وهو ما يساهم في امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك، وهناك روافد أخرى للاستثمار كتمويل المشاريع العملاقة التي تشهد وتيرة عمل متسارعة، وهذا ما يشكل رافداً أساسياً لـ«بيتك» لتوظيف السيولة الزائدة لديه. وعن الحصص السوقية للبنوك الإسلامية في الكويت، أوضح الناهض أن النسبة تختلف

باختلاف المنتج، مُشيراً إلى أن حصة البنوك الإسلامية تبلغ نحو 40% إلى 45% من الأصول المصرفية المحلية. وأشار الناهض، إلى أن النمو في المصارف الإسلامية يشهد وتيرة أسرع منه في البنوك التقليدية وهناك طلب كبير عليها، حيث وصل عدد البنوك الإسلامية في الكويت إلى 5 بنوك وأن الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية تشهد تطوراً وإقبالاً كبيرين لاسيما فيما

يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة. وتوقع الناهض أن تكون المخصصات للربع الثاني بنفس مستوى الربع الأول وذلك بسبب تنوع الاقتصاد التركي ما يتيح للبنك خيارات تمويلية أوسع لتتمثل قطاعات البناء والأقمشة والملبوسات والأغذية وغيرها من القطاعات الحيوية التي تجسد الاقتصاد الحقيقي.

وعن التوسع، قال الناهض إن «بيتك» يركز على تعزيز حصته السوقية في الأسواق التي يعمل بها كتركيا والبحرين وماليزيا والسعودية وذلك من خلال تقديم خدمة أفضل ومنتجات منافسة، مُشيراً إلى أن «بيتك» تتبع سياسة تنوع المحافظ وتقليل المخاطر في استثماراته كتقليل نسبة التمويل العقاري، والذي لا يتم بخفض نسبته وإنما بزيادة تمويلات القطاعات الأخرى بما يحقق استدامة في الأرباح وينتج فرصة أكبر للتوسع.

وأكد الناهض استعرا «بيتك» في توجهاته للتوسع في ألمانيا التي تشكل النافذة إلى أوروبا، مُشيراً إلى أن هناك فرص نمو كبيرة في السوق الألماني الذي يشهد نحو 4 ملايين مسلم منهم 3 ملايين تركي وهم عملاء محتملون لـ«بيتك-تركيا». بالإضافة إلى التطلع لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتعاملات تجارية داخل ألمانيا أو مع الجانب التركي.

ونوه في الختام إلى أن نتائج «بيتك- تركيا» قوية جداً بفضل تنوع الاقتصاد التركي ما يتيح للبنك خيارات تمويلية أوسع لتتمثل قطاعات البناء والأقمشة والملبوسات والأغذية وغيرها من القطاعات الحيوية التي تجسد الاقتصاد الحقيقي.

عمومية «الصلب» تقر توزيع

5 فلوس للسهم

أقرت عمومية شركة الصلب (SALBOOKH)، في اجتماعها توزع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 5 فلوس لكل سهم، بحسب بيان للشركة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن إجمالي التوزيعات النقدية التي تم اعتمادها خلال العمومية بقيمة 507.5 ألف دينار، سيتم سدادها عن طريق كامل الأرباح المحتجزة بمبلغ 457.63 ألف دينار، وبمبلغ 49.86 ألف دينار من الاحتياطي القانوني.

وحققت الشركة أرباحاً سنوية بقيمة 1.5 مليون دينار في العام الماضي. مقابل أرباح قدرها 106.03 ألف دينار في عام 2014، بارتفاع نسبته 1315%.

وبيعل رأسمال الشركة 10.5 مليون دينار تقريباً، موزعاً على نحو 105 ملايين سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، علماً بأن عدد أسهم الخزينة لدى الشركة يُقدر بنحو 3.44 مليون سهم.

وتراجع سهم الشركة 2.67%، قبل نهاية جلسة أمس بساعة تقريباً، حيث تدنّى إلى سعر 73 فلساً، وذلك من خلال تداول 1.5 ألف سهم بقيمة 1.08 ألف دينار.

عقب قرار إنشاء هيئة للشؤون الاقتصادية والتنموية

الغانم: نهدف إلى تسريع خطى الوحدة

الاقتصادية الخليجية



على الغانم

وفي ألية اتخاذ قراراتها المرونة والمساواة من جهة والتوازن بين الجدي الاقتصادي والأمن الاجتماعي من جهة ثانية.

وشدد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت على أهمية أن تسند للهيئة الجديدة رؤى وخطط الدور التنموي القيادي للقطاع الخاص وأن يكون لهذا القطاع مشاركة حقيقية في عمل الهيئة.

وكان قادة دول مجلس التعاون الخليجي اقروا في لقاءهم التشاوري الـ 16 الذي عقد في مدينة جدة السعودية 31 مايو الماضي إنشاء هيئة عالية المستوى للشؤون الاقتصادية والتنموية تتولى استكمال مشروعات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

وتتطلع الهيئة بصلاحيات واسعة لدراسة واتخاذ القرارات بشأن المشروعات ورفع توصيات بشأنها الى قادة دول مجلس لاعتمادها وتعمل الهيئة على استكمال خطوات المشروعات التكاملية وخصوصاً الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وغيرها من مشاريع حيوية لتعزيز العمل الخليجي المشترك.

ضمن أقوى الشركات الكويتية لعام 2016

بنك «وربة» يحصد جائزة مرموقة

من مجلة «فوربس الشرق الأوسط»



جانب من تسليم الجائزة

قد استطاع أن يعزز مكانته في السوق المحلية والإقليمية والعالمية أيضاً، وعمل على تنمية محفظته الاستثمارية ليكون اليوم البنك الأسرع نمواً كفاءة المقاييس».

إلى ذلك، يحتل تاريخ بنك وربة بالعديد من الجوائز الاستراتيجية حيث حاز من مجلة بانكر ميدل ايسٲ الريادية في عام 2016، على جائزة «البنك الأسرع نمواً في الكويت» و«البنك الأسرع نمواً في الخليج» و«الفضل بنك استثماري في الكويت» وأيضاً حصل على جائزتين من مجلة «الأخبار المصرفية الإسلامية» (IFN) عن فئة جائزة العام، والجائزة الأولى هي جائزة «عام 2015 لأفضل تمويل هيكلي» أما الجائزة الثانية فهي «جائزة الكويت لعام 2015».

وقد ساهم أداء البنك في العام الماضي ونمو أرباحه بنسبة 770% لتصل إلى مليون دينار كويتي بنهاية عام 2015 في تكريس مكانته وتعزيز نموه وشكل عاملاً أساسياً في حصده للجوائز النوعية.

كما حصل بنك وربة أيضاً بموجب هذا الأداء على أول تصنيف انتمائي له ومن ثم تلبية من قبل وكالة موديز العالمية للتصنيف، وهو «تصنيف 2-Baa2/Prim» لتوداع بالعملية والمعلمة الأجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وختم الغانم: «إن جائزة مجلة فوربس الشرق الأوسط، تزيد إلى مسؤولياتنا كعميل نسعى دائماً إلى الابتكار والإبداع في منتجاتنا وخدماتنا للتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفق معايير عالمية الجودة تقوم صناعة المصرفية الإسلامية».

رحب رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت على نشأت الغانم بقرار القيمة الخليجية التشاورية في الرياض أخيراً بإنشاء هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية وأصفاً إياها بأنها خطوة لتسريع الوحدة الاقتصادية الخليجية. وقال الغانم في بيان صحافي إن علة القرار يأتي استجابة سياسية وعملية عالية المستوى لدعوات القطاع الخاص الخليجي بهدف تسريع خطى الوحدة الاقتصادية الخليجية كما يعكس الأولوية العالية التي يحظىها الشأن الاقتصادي على سلم أولويات قادة دول مجلس التعاون. وأكد ضرورة أن تكون الهيئة أداة مبادرة وتطوير وتفعيل للوحدة الاقتصادية الخليجية التي من شأنها أن تساعد دول مجلس التعاون في توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع وتطوير مصادر موارثها العامة.

ولفت إلى ضرورة أن تحظى الهيئة بال دعم والمشاركة بشكل دائم وعلى أعلى المستويات للدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى جانب أن تكون هيئة تنسيقية لتوفر في تركيبها